

الفصل العنصري في الضفة الغربية

في كتاباتي السابقة، ركزت بشكل رئيسي على غزة - وهي المكان الذي يشهد الآن كارثة غير مسبوقة في تاريخ الإنسانية الحديث. حجم الدمار مذهل: منطقة لا تتجاوز ثلث مساحة هيروشيما، تعرضت لقصف بقوة سبع قنابل ذرية. تم محو كل آثار الحضارة الإنسانية. تم التحقق من مقتل ما لا يقل عن 60,000 فلسطيني، لكن الخبراء يقدر أن عدد القتلى الحقيقي قد يقترب من 400,000 - وهو ما يعادل تقريباً خمس سكان غزة.

قد يؤدي هذا المستوى من الدمار إلى افتراض البعض أن الحياة في الضفة الغربية أفضل، لأنه لا يوجد هناك حماس أو مقاومة مسلحة - وهو نموذج اقترحه فرنسا وبعض الحكومات العربية كشرط للاعتراف بدولة فلسطين.

لكن هذا الافتراض خاطئ بشكل خطير.

في هذه المقالة، أود أن أتحدث عن الحياة تحت الاحتلال في الضفة الغربية - ليس لأنها أكثر سلمية، بل لأنها نظام إبادة أبغاً وأكثر حساباً. نظام لا يعمل بالقنابل والحصار، بل بالبيروقراطية، سرقة الأراضي، قوانين الفصل العنصري، والعنف المستمر من المستوطنين.

الضم الزاحف

وفقاً لخطة تقسيم الأمم المتحدة لعام 1947، كان من المفترض أن تكون الضفة الغربية جزءاً من دولة عربية - أرض فلسطينية متصلة. لم تتحقق هذه الرؤية أبداً. ما يوجد اليوم ليس دولة قابلة للحياة، ولا حتى إقليماً متماسكاً، بل أرخبيل من جيوب فلسطينية مشتتة ومتقلصة تحت مستويات مختلفة من السيطرة الإسرائيلية. هذا ليس صدفة. إنه نتيجة عقود من السياسات الإسرائيلية المصممة للتوسع الإقليمي الدائم، طرد الفلسطينيين، وضم الأراضي.

قسمت الحكومة الإسرائيلية الضفة الغربية فعلياً إلى ثلاثة أنواع من المناطق:

1. **المناطق المضمومة فعلياً** - تقع هذه المناطق، في الغالب داخل وحول المستوطنات الإسرائيلية الكبرى، تحت السيطرة المدنية والعسكرية الكاملة لإسرائيل. تم دمجها في شبكة البنية التحتية الإسرائيلية، وتتلقى خدمات بلدية إسرائيلية، وعادةً ما يتم تفقدتها من قبل الشرطة الإسرائيلية بدلاً من الجيش. المستوطنون في هذه المناطق هم مواطنون إسرائيليون يتمتعون بحقوق قانونية كاملة، وحق التصويت، وحرية التنقل. أما جيرانهم الفلسطينيون، الذين غالباً ما يكونون على بعد مئات الأمتار فقط، فيعيشون تحت القانون العسكري وقيود على غرار الفصل العنصري.

2. **المناطق التي تخضع للتطهير العرقي النشط** - تُستهدف المناطق الريفية الفلسطينية بالتدمير، الطرد، والاستعمار. قرى بأكملها مثل خان الأحمر، مسفر يطا، وعين سامية تواجه أوامر هدم متكررة. يتم رفض تصاريح البناء للمنازل الفلسطينية بانتظام، وتُعلن غير قانونية، ويتم هدمها بواسطة الجرافات من قبل الإدارة المدنية الإسرائيلية. في الوقت نفسه، يتم تسوية البؤر الاستيطانية الإسرائيلية، التي تعتبر غير قانونية حتى بموجب القانون الإسرائيلي، بأثر رجعي وتوصيلها بالطرق والمياه والكهرباء. تُعاد توجيه مصادر المياه للمستوطنين، بينما تعتمد المجتمعات الفلسطينية على صهاريج المياه. يتم إغلاق طرق الوصول أمام الفلسطينيين وتُعلم بأنها "للإسرائيليين فقط". تُصادر المراعي وبساتين

الزيتون أو تصبح غير قابلة للوصول. يُستخدم عنف المستوطنين، الذي غالباً ما يدعمه الجيش أو يتجاهله، كأداة استراتيجية لطرد الفلسطينيين من أراضيهم.

3. **المناطق الخاضعة للسيطرة الاسمية للسلطة الفلسطينية (المنطقة أ)** - وفقاً لاتفاقيات أوسلو، كان من المفترض أن تكون هذه المناطق تحت السيطرة المدنية والأمنية الكاملة للفلسطينيين، لكنها جيوب معزولة محاطة بالأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل. الدخول والخروج يخضع لنقاط التفتيش الإسرائيلية، والإغلاقات، وحظر التجول. لا يستطيع الفلسطينيون التنقل بحرية بين مدن مثل رام الله، نابلس، والخليل دون المرور عبر الحواجز العسكرية الإسرائيلية. الطرق المحظورة على الفلسطينيين تقطع الأرض، تربط المستوطنات بينما تحاصر المدن الفلسطينية. حتى في المنطقة أ، تحدث الغارات الإسرائيلية بشكل متكرر. ليس للسلطة الفلسطينية أي سلطة لمنعها. قواتها الأمنية تعمل فعلياً كمتعاقد من الباطن للحفاظ على الاستقرار تحت الاحتلال وقمع المقاومة الفلسطينية.

هذه المصفوفة من السيطرة تعادل ضمّاً بطيئاً. لا يتم تعريفها بقانون أو إعلان واحد، بل بانتشار مستمر لكتل المستوطنات، المناطق العسكرية، الطرق الالتفافية، وأدوات الهيمنة البيروقراطية. تصبح الوجود الفلسطيني غير مستقر ومؤقت، بينما يتم جعل وجود المستوطنين الإسرائيليين دائماً ومتوسعاً باستمرار.

لا يوجد "وضع قائم" في الضفة الغربية. الوضع الراهن في حركة: حركة زاحفة ومحسوبة نحو السيطرة الإسرائيلية الكاملة والقضاء على أي أمل بدولة فلسطينية ذات سيادة. كل يوم، يتغير الخريطة قليلاً - تُستولى على تلة أخرى، تُعزل قرية أخرى، يُدمر بستان زيتون آخر. هذا ليس نزاعاً مجمداً. إنه عملية استعمار نشطة.

السفر في الضفة الغربية: روليت يومية

بالنسبة للفلسطينيين في الضفة الغربية، حتى أبسط الرحلات - إلى المدرسة، العمل، المستشفى، أو قرية قريبة - يمكن أن تصبح اختباراً قاتلاً. نقاط التفتيش العسكرية الإسرائيلية والطرق الالتفافية للمستوطنين تقسم الإقليم إلى عشرات الجيوب المشتتة. رحلة تستغرق 10 دقائق قد تستغرق ساعات أو لا تتم على الإطلاق.

السفر هو روليت لأنه:

- **عدم اليقين في نقاط التفتيش:** تنتشر أكثر من 500 نقطة تفتيش ثابتة ومؤقتة في جميع أنحاء الضفة الغربية. يمكن إغلاق أي منها دون سابق إنذار لدقائق أو أيام. يمكن للجنود احتجاز المسافرين بشكل تعسفي، تفتيش المركبات، أو رفض العبور دون سبب.
- **الإغلاقات العسكرية:** غالباً كرد على الاحتجاجات أو أحداث المستوطنين، يتم إعلان مناطق بأكملها "مناطق عسكرية مغلقة". خلال الإغلاقات، يُحبس الفلسطينيون في منازلهم، غير قادرين على الذهاب إلى العمل، المدرسة، أو العلاج.
- **طرق المستوطنين وقيود المركبات:** العديد من الطرق في الضفة الغربية مخصصة للمستوطنين الإسرائيليين فقط. يُمنع الفلسطينيون من استخدامها، ويُجبرون على اتباع مسارات أطول، سيئة الصيانة، وخاضعة للمراقبة الصارمة. مصادرة المركبات والغرامات شائعة.
- **الاعتقالات والاحتجاز التعسفي:** في أي نقطة تفتيش، يمكن اعتقال فلسطيني دون تهمة، خاصة إذا كان اسمه في قاعدة بيانات عسكرية - قد تشمل قاصرين، طلاباً، أو نشطاء. الاحتجاز قد يعني قضاء أيام أو شهور في سجن عسكري دون محاكمة.

- **المضايقات والإذلال:** يعرض الجنود الفلسطينيون بانتظام للإهانات اللفظية، التفتيشات التدخلية، والتأخيرات لساعات. لا يوجد تعويض قانوني أو مساءلة لهذا المعاملة.
 - **الكمان وإطلاق النار:** توثق حالات أن جنوداً إسرائيليين أو مستوطنين أطلقوا النار على مركبات يُعتقد أنها مشبوهة أو لم تتوقف بسرعة كافية. غالباً ما تكون هذه مميتة، والتحقيقات - إذا بدأت - نادراً ما تسفر عن نتائج.
 - **عنف المستوطنين على الطرق:** يقوم المستوطنون بانتظام برمي الحجارة على المركبات الفلسطينية، وإغلاق الطرق دون عقاب، وحتى مهاجمة المركبات والركاب. القوات الإسرائيلية غالباً ما تقف متفرجة أو تحمي المستوطنين.
- في هذا النظام المجزأ، لا توجد حرية تنقل. القدرة على السفر من قرية إلى أخرى - إلى المستشفى، لزيارة العائلة، لنقل البضائع - تعتمد على مصفوفة متغيرة باستمرار من الأوامر العسكرية، عدوان المستوطنين، والسيطرة البيروقراطية.
- هذا ليس مجرد إزعاج؛ إنه نظام خنق محسوب - مصمم لجعل الحياة الطبيعية مستحيلة، عزل المجتمعات، وطرده الفلسطينيين من أراضيهم.

آليات الطرد: عنف المستوطنين

في الضفة الغربية المحتلة، لا يأتي الطرد القسري دائماً من إعلانات رسمية أو أوامر عسكرية مباشرة. في كثير من الأحيان، يظهر من خلال حملة رعب بطيئة ومحسوبة ينظمها المستوطنون الإسرائيليون - حملة تُتسامح معها، تحميها، وتدعمها في النهاية آلة الدولة الإسرائيلية بأكملها. هذا العنف ليس عشوائياً. إنه منهجي، استراتيجي، ويهدف إلى طرد الفلسطينيين من أراضيهم.

تتطور العملية عادة في ثلاث مراحل تصاعدية:

1. التهيب والتعدي على المنازل الخاصة

تبدأ المرحلة الأولى عادة بدخول المستوطنين دون دعوة إلى ممتلكات الفلسطينيين. يأتون في النهار، أحياناً في مجموعات، وغالباً مسلحين. قد يقتحمون منزل عائلة فلسطينية ويستقرون في غرفة المعيشة كما لو كانت ملكهم. يأكلون من المطبخ، يهينون العائلة، يطلقون الشتائم العنصرية، يدمرون الأثاث، يكسرون النوافذ، يرسمون الجرافيتي، أو يتبولون على الأرض. هذه الأفعال مهينة بعمق - ليست مجرد انتهاك للخصوصية، بل محاولات متعمدة لتأسيس الهيمنة وغرس الخوف.

هذه التعديات ليست أحداثاً منفردة. إنها تتكرر ومستهدفة، تهدف إلى كسر إرادة السكان. الرسالة واضحة: “هذه لم تعد أرضك”. والفلسطينيون يعرفون أنه إذا قاوموا، فهم يخاطرون بالاعتقال، الإصابة، أو ما هو أسوأ - ليس لأنهم يصدون المتسللين، بل بتهمة “التحريض” أو “الهجوم” على المستوطنين.

2. تدمير مصادر العيش

إذا فشل التهيب في إجبار عائلة على المغادرة، غالباً ما يصعد المستوطنون بالهجوم على مصادر عيشهم. يقطعون أشجار الزيتون القديمة - ليست مصدر دخل فقط، بل رمزاً للتراث الثقافي. يسممون المحاصيل أو يقتلعونها، يشتتون القطعان، يسرقون الأغنام أو يذبحونها. خزانات المياه وأنابيب الري - الحيوية في المناطق الريفية حيث لا يمكن الوصول إلى شبكة المياه التي تسيطر عليها إسرائيل - تُدمر أو تُثقب بالرصاص. تُملأ الآبار بالحجارة أو الأسمت.

هذا التدمير ليس تخريباً عشوائياً. إنه تكتيك لجعل الزراعة مستحيلة. بدون محاصيل، بدون مواشي، بدون ماء، يُجبر العائلات الفلسطينية على الذهاب إلى مكان آخر للبقاء على قيد الحياة. الهدف ليس فقط إلحاق الضرر، بل تطهير الأرض من سكانها.

3. الهدم والحرق

أخيراً، عندما يرفض الفلسطينيون المغادرة، يستهدف المستوطنون المنازل نفسها. أحياناً يجلبون الجرافات والحفارات. أحياناً يحرقون المنازل ليلاً، محاصرين العائلات داخلها أو مجبرين إياهم على الفرار دون أي شيء. الفيديوها وشهادات الشهود توثق المنازل المحترقة، الممتلكات المسروقة، والقرى التي تحولت إلى رماد.

يتبع هذا التدمير غالباً نمطاً واضحاً: حريق أو هدم في يوم، وتوسع بؤرة استيطانية في اليوم التالي. عندما تُطهر الأرض، ينتقل المستوطنون إليها - يقيمون المقطورات، الأسوار، والكنس. هذه البؤر غير القانونية تُربط بعد ذلك بسرعة بالطرق، الكهرباء، والمياه. تصبح "مُعَيَّرَة"، محمية من قبل الجيش الإسرائيلي، وفي النهاية تُشرع بأثر رجعي من قبل الحكومة الإسرائيلية.

الإفلات من العقاب والقمع

في كل مرحلة - التعدي على المنازل، تدمير مصادر العيش، الهدم - الرسالة للفلسطينيين هي نفسها: ارحل أو تُدمر.

وفي كل حالة، يُضمن الإفلات من العقاب. السلطة الفلسطينية ليس لها سلطة في هذه المناطق ولا تجرؤ على مواجهة المستوطنين خوفاً من انتقام إسرائيلي. الشرطة والجيش الإسرائيلي يتفاوضون بانتظام - حتى يقاوم الفلسطينيون. في هذه الحالة، يكون الرد سريعاً: اعتقالات، ضرب، رصاص حي، غارات عسكرية. تُجرّم المقاومة، بينما يُبرر عنف المستوطنين أو يُنكر. لا يملك الضحايا أي وسيلة للمطالبة بالعدالة.

النتيجة هي نظام لا قانوني للمستوطنين وحرب قانونية ضد الفلسطينيين - نظام مزدوج من الإفلات من العقاب والقمع. يعمل المستوطنون كطليعة الضم، ينفذون ما لا تستطيع الحكومة الإسرائيلية فعله علناً بعد: طرد الفلسطينيين من أراضيهم بالقوة. هذا ليس تلقائياً أو عضوياً. إنها سياسة. طريقة. استراتيجية طرد ينفذها مدنيون، تُوافق عليها الدولة، ويحافظ عليها الجيش.

الماء كسلاح

الماء، أبسط احتياجات الحياة، أصبح أداة هيمنة في الضفة الغربية. على الرغم من تغير التكتيكات بمرور الوقت، ظل الهدف كما هو: جعل الوجود الفلسطيني غير مستدام. استخدام الماء كسلاح حرب - كان في السابق علنياً وبيولوجياً، والآن هيكلي وتحتي - هو أحد أعمدة نظام الاحتلال الإسرائيلي.

أوجه التشابه التاريخية: من التسميم إلى السيطرة

في الأيام الأولى للنكبة، خططت الميليشيات الإسرائيلية والعلماء ونفذوا أحياناً حروباً بيولوجية ضد المدنيين الفلسطينيين. واحدة من أكثر الحالات شهرة هي تسميم آبار القرى الفلسطينية بـ **بيكتيريا التيفوئيد** لمنع عودة اللاجئين. هذا ليس أسطورة أو "افتراء دموي" معادٍ للسامية - إنه حقيقة تاريخية موثقة جيداً. تؤكد الأرشيفات الإسرائيلية هذه العمليات، بما في ذلك تلوث مصادر المياه عن قصد في قرية عكا وعين كزيم عام 1948.

رعب هذا الفعل يتضخم بصداه في التاريخ اليهودي: آن فرانك، مثل كثيرين آخرين، لم تمت في غرفة الغاز، بل من التيفويد، مرض ينتقل عبر الماء، في بيرغن-بيلسن. أن دولة تدعي تمثيل ضحايا المحرقة تستخدم لاحقاً تكتيكات مماثلة ضد شعب آخر هي مفارقة تاريخية بشعة.

التكتيكات الحديثة: التخريب والسرقة

اليوم، تحولت الاستراتيجية من الحرب البيولوجية إلى التخريب وسرقة البنية التحتية. المستوطنون - غالباً دون عقاب، وأحياناً تحت الحماية العسكرية - يدمرون أنظمة المياه الفلسطينية في جميع أنحاء الضفة الغربية:

- يسبحون في خزانات المياه المجتمعية، ملوثين المخزونات.
- يدمرون أنابيب الري ويغلقون طرق الوصول إلى المصادر.
- يطلقون النار على خزانات المياه على الأسطح، مهدرين آلاف اللترات في حرارة الصيف.
- يملأون الآبار بالحجارة، الأسمنت، أو القمامة، مما يجعلها غير صالحة للاستخدام.

في يوليو 2025، أعاد المستوطنون توجيه مصدر المياه لأكثر من 30 قرية فلسطينية بالقرب من عين سامية - ليس لتلبية احتياجات حيوية، بل لملء بركة سباحة خاصة في مستوطنة قريبة. فقدت مجتمعات بأكملها مصدر المياه العذبة الوحيد لديها بينما كان المستوطنون يسبحون في رفاية. هذا ليس إهمالاً؛ إنه إعلان عن التفوق.

السيطرة المؤسسية: ميكوروت والأوامر العسكرية

يحدث تخريب المستوطنين ضمن - وبدعم من - نظام أوسع لسيطرة الدولة الإسرائيلية على مصادر المياه. يقوم هذا النظام على الأمر العسكري 158، الصادر بعد أسابيع من بدء الاحتلال في عام 1967. يتطلب هذا الأمر من الفلسطينيين الحصول على تصاريح لمنشآت المياه الجديدة أو الإصلاحات. هذه التصاريح نادراً ما تُمنح.

تسيطر إسرائيل على حوالي 80-85% من موارد المياه في الضفة الغربية، بما في ذلك الخزانات الجوفية الرئيسية، الينابيع، والآبار. تُشرف شركة المياه الوطنية ميكوروت على التوزيع. والنتيجة هي تفاوت مذهل:

- 52% من المياه المستخرجة تذهب إلى إسرائيل نفسها.
- 32% تذهب إلى المستوطنات - وهي غير قانونية بموجب القانون الدولي.
- يبقى فقط 16% لـ ملايين الفلسطينيين في الضفة الغربية.

تتمتع المستوطنات بالعشب الأخضر، المزارع المروية، وبرك السباحة. في الوقت نفسه، تُخضع القرى الفلسطينية لحصص مائية، أحياناً 20-50 لتراً فقط للفرد يومياً - أقل بكثير من الحد الأدنى الموصى به من قبل منظمة الصحة العالمية وهو 100 لتر.

نهب الخزانات الجوفية والإبادة البيئية

أحد أهم مصادر المياه هو الخزان الجوفي الجبلي، الذي يمتد عبر الضفة الغربية وإسرائيل. الحفر العميق الإسرائيلي - باستخدام تقنيات متقدمة محظورة على الفلسطينيين - يستخرج أكثر مما يمكن للخزان توفيره بشكل مستدام. هذا الاستغلال المفرط أدى إلى جفاف أو تملح آبار فلسطينية، خاصة في وادي الأردن.

في قرى مثل العوجا وبردلة، أصبحت الزراعة التقليدية شبه مستحيلة. تم التخلي عن الحقول التي كانت مزدهرة ذات يوم، وأُجبر الرعاة على بيع مواشيهم بسبب نقص المياه. الأرض نفسها تموت - هذا ليس مجرد فصل عنصري، بل إبادة بيئية.

تجريم مياه الأمطار

حتى السماء ليست حرة. جمع مياه الأمطار، وهو تقليد يعود لقرون في المجتمعات الفلسطينية الزراعية، غالباً ما يُعتبر جريمة. الفلسطينيون الذين يبنون خزانات أو يجمعون مياه الأمطار دون تصريح يواجهون أوامر الهدم، الغرامات، أو المصادرة. دمرت السلطات الإسرائيلية عشرات الخزانات في المناطق التي تُعتبر "غير مصرح بها". في حالة بارزة، ثقب الجنود جدران خزانات مياه الأمطار في قرية بدوية، مما سمح للمياه المجمعة بالتدفق إلى الرمال.

الماء هو القوة

عسكرة الماء ليست عن النقص - إنها عن السلطة. لدى إسرائيل ما يكفي من المياه للمشاركة. ما يُحرم منه الفلسطينيون ليس فقط الماء، بل الكرامة، الاستدامة، والحق في البقاء على أراضيهم. من خلال تحويل الماء إلى أداة سيطرة ورمز هيمنة، يحول الاحتلال الحياة اليومية إلى صراع بقاء منهك ومهين.

هذا ليس سوء إدارة بيئية. إنه حرمان استراتيجي - حرب تُشن عبر الأنابيب والمضخات، تهدف إلى جعل الحياة لا تطاق لمن يُعتبرون زائدين.

التحول البيئي

غالباً ما يدعي الإسرائيليون ارتباطاً عميقاً بالأرض، مستشهدين بالخطاب التوراتي، ويقدمون أنفسهم كـ "سكان أصليين عائدين". لكن بصمتهم البيئية تروي قصة مختلفة - قصة طرد عنيف ليس فقط للناس، بل للطبيعة نفسها. يتم إجبار المناظر الطبيعية على التحول لتعكس أيديولوجية المستوطنين الاستعماريين بدلاً من التجذر البيئي الأصيل. حتى الأشجار تشهد على الكذبة.

اقتلاع الحياة الأصلية

على مدى قرون، حافظت القرى الفلسطينية على نفسها من خلال الزراعة المتوافقة بعمق مع المناخ والتضاريس المحلية. أشجار الزيتون - بعضها يزيد عمره عن ألف عام - وقفت كأرشفات حية للاستمرارية والثقافة. حقائق الحمضيات، أشجار التين، بساتين الرمان، والتلال المدرجة تمثل التوازن الدقيق بين الإنسان ونظام البيئة المتوسطية.

لكن بعد النكبة ومع سرقة الأراضي المستمرة، تُقتلع هذه الأشجار الأصلية حرفياً من جذورها. في بعض الحالات، يكون الإزالة استراتيجياً: تُدمر بساتين الزيتون لتفريغ الأرض للمستوطنات أو المناطق العسكرية. في حالات أخرى، تُمحي لـ إخفاء أدلة التطهير العرقي، حيث تُغطى أنقاض المنازل الفلسطينية المدمرة بواجهة غابات. نفذت الدولة الإسرائيلية ومؤسسات مثل صندوق الأمة اليهودي (JNF) حملات تشجير واسعة النطاق، ليس مع الأنواع المحلية، بل مع أشجار الصنوبر الأوروبية - سريعة النمو، عقيمة، وغريبة عن المنطقة.

الاستعمار البيئي

هذه الصنوبريات لا تثمر. لا يمكنها دعم الأنظمة الغذائية المحلية، الحياة البرية، أو التنوع البيولوجي. والأسوأ من ذلك، أن راتنجها وإبرها **تحمض التربة**، مما يعطل توازن العناصر الغذائية الدقيق الذي يدعم النباتات المحلية. تصبح الأرض الخصبة سابقاً معادية للزراعة - الأعشاب، الخضروات، وأشجار الزيتون، الخروب، واللوز لا يمكنها التجذر.

هذا ليس مجرد سياسة بيئية سيئة؛ إنه **استعمار بيئي** - إعادة تشكيل المناظر الطبيعية لتعكس مثلاً أوروبياً منفصلاً عن المعرفة المحلية أو الاستدامة. حيث كان الفلسطينيون يغذون الحياة، فرضت السياسة الإسرائيلية العقم. حيث كانت المناظر الطبيعية تقدم الطعام والمعنى، تقدم الآن القابلية للاشتعال.

مقاومة الطبيعة

لكن حتى الطبيعة تقاوم. زراعة الصنوبر الأوروبية أحادية الصنف **قابلة للاشتعال بشدة**. الإبر الراتنجية، الأغصان الجافة، وأنماط النمو الكثيفة تخلق ظروفاً مثالية للحرائق. كل صيف، تدمر حرائق الغابات هذه الغابات الاصطناعية، مهددة ليس فقط المستوطنات المحيطة، بل المنطقة بأكملها. غالباً ما تؤدي الحرائق إلى إخلاء جماعي للبلدات والبؤر الاستيطانية، تغطي السماء بالدخان، وتترك مساحات شاسعة محترقة وغير صالحة للاستخدام.

تكشف هذه الكوارث البيئية عن الأسس غير المستدامة للتحويل البيئي الإسرائيلي. الأشجار، مثل الجدران ونقاط التفتيش، صُممت لمحو شعب - لكنها بذلك تخلق هشاشات جديدة. اللهب لا يفرق بين المستوطن والدولة. إنه يبتلع الأسطورة مع الغابة.

المساعدة الدولية

عندما تخرج الحرائق عن السيطرة - كما في **جبل الكرمل (2010)**، **تلال القدس (2021)**، و**الجليل (2023)** - غالباً ما تطلب إسرائيل مساعدة دولية. الدولة نفسها التي تحاصر غزة وتضم الأراضي الفلسطينية دون ندم، تتوسل إلى الحكومات الأجنبية لطائرات إطفاء، معدات، ومساعدات. المفارقة واضحة: السياسة التي تشوه الأرض وتطرد شعبها، تقوض أيضاً مرونة الدولة نفسها.

سياسة الأرض المحروقة

استبدال البيئة الأصلية بنظم بيئية غريبة وهشة هو استعارة لمشروع الصهيونية بأكمله: أيديولوجية مستوطنين استعمارية تحاول التطعيم على أرض تقاوم، شعب يصمد، ونظام طبيعي لا يمكن قمعه إلى الأبد. الأشجار ليست مجرد شهود صامتين. إنها ضحايا - وأحياناً مقاتلون.

الآثار بموجب القانون الدولي

الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة ليس فقط غير قابل للدفاع أخلاقياً - إنه **جريمة قانونية**. وفقاً لمبادئ القانون الإنساني الدولي، قانون حقوق الإنسان الدولي، والاتفاقيات الملزمة، تشكل أفعال إسرائيل في الضفة الغربية والقدس الشرقية سلسلة من الانتهاكات الجسيمة، يصل الكثير منها إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

1. نقل السكان غير القانوني

اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، المادة 49(6)، تحظر صراحةً على قوة احتلال نقل جزء من سكانها المدنيين إلى الأراضي المحتلة. المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، التي تستضيف أكثر من 700,000 مستوطن، هي انتهاك مباشر لهذه المادة. هذه المستوطنات ليست مجرد “أحياء متنازع عليها” - إنها استعمار منهجي للأراضي المحتلة، وهو ما يتعارض مع أحد أكثر المعايير الأساسية للقانون الدولي بعد الحرب العالمية الثانية.

2. الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية (2024)

في عام 2024، أصدرت محكمة العدل الدولية (ICJ) رأياً استشارياً ملزماً للجمعية العامة للأمم المتحدة، أكدت فيه:

- المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية غير قانونية بموجب القانون الدولي؛
- يجب إجلاء جميع المستوطنين؛
- إسرائيل ملزمة بدفع تعويضات للشعب الفلسطيني عن الاحتلال الطويل، مصادرة الأراضي، استغلال الموارد، وانتهاكات حقوق الإنسان.

كررت المحكمة أيضاً أن للدول الثالثة التزاماً قانونياً بعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني الناتج عن سياسات إسرائيل أو مساعدته. بعبارة أخرى، التواطؤ من خلال التجارة، بيع الأسلحة، أو الحماية الدبلوماسية هو بحد ذاته انتهاك للقانون الدولي.

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الرأي بأغلبية ساحقة، مما يمنحه وزناً قانونياً كبيراً بموجب القانون العرفي الدولي. على الرغم من أن الآراء الاستشارية ليست قابلة للتنفيذ بحد ذاتها، إلا أنها تكرر الإجماع القانوني الدولي وتؤكد مسؤوليات الدول بموجب المعاهدات الحالية.

3. استغلال الموارد الطبيعية بشكل غير قانوني

وفقاً لقواعد لاهاي لعام 1907 (المادتان 55-56) واتفاقية جنيف الرابعة، يجب على قوة الاحتلال أن تعمل كإداري مؤقت، ويُحظر عليها استغلال أو استنفاد الموارد الطبيعية للأراضي المحتلة بشكل دائم.

ممارسات إسرائيل - من احتكار مياه الضفة الغربية عبر ميكوروت، إلى تقييد وصول الفلسطينيين إلى الخزانات الجوفية، وإعادة توجيه الموارد لاستخدام المستوطنين فقط - تشكل نهياً منهجياً. رفض الماء وتدمير الأنظمة الزراعية يعادل السلب، وهي جريمة حرب بموجب النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (المادة 8(2)(ب)(16)).

4. الطرد القسري وهدم المنازل

يحظر القانون الإنساني الدولي الطرد القسري، إلا لأسباب أمنية أو إنسانية عاجلة، وبشكل مؤقت فقط. النظام الأساسي لروما (المادة 17(د)) يصنف “ترحيل السكان أو نقلهم قسراً” كجريمة ضد الإنسانية عندما تُرتكب كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي.

هدم المنازل المنتظم في مناطق مثل الشيخ جراح، وأمر الإخلاء، والطرد القسري في مناطق مثل مسفر يطا - غالباً لتوسيع المستوطنات أو إعلان مناطق عسكرية - يناسب بوضوح هذا التعريف.

5. الفصل العنصري كجريمة ضد الإنسانية

ربما يكون التصنيف القانوني الأكثر تدميراً لنظام إسرائيل في الضفة الغربية هو الفصل العنصري - نظام الهيمنة العرقية المؤسسية. يعيش الفلسطينيون والمستوطنون الإسرائيليون تحت نظامين قانونيين منفصلين تماماً:

- الفلسطينيون يُحكمون بـ القانون العسكري الإسرائيلي، يُحاكمون في محاكم عسكرية، يُحرمون من حرية التنقل، ويتعرضون لعقوبات جماعية.
- المستوطنون، غالباً على بعد أمتار قليلة، يُحكمون بـ القانون المدني الإسرائيلي، يتمتعون بحقوق كاملة وحماية، ويعملون بإفلات شبه كامل من العقاب.

هذا النظام القانوني المزدوج، مقترناً بسرقة الأراضي المنهجية، العزل، وقمع الحقوق السياسية، يفي بـ التعريف القانوني للفصل العنصري وفقاً لما يلي:

- الاتفاقية الدولية لقمع ومعاقبة جريمة الفصل العنصري (1973)؛
- النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (المادة 7(2)(ح))؛
- والقانون العرفي الدولي الذي يحظر التمييز العنصري والهيمنة.

الفصل العنصري ليس مجرد اتهام سياسي - إنه جريمة ضد الإنسانية، ومن يصممونها، ينفذونها، أو يدعمونها قد يواجهون الملاحقة الدولية.

التزامات المجتمع الدولي

احتلال إسرائيل للضفة الغربية ليس مجرد نزاع سياسي لم يُحل. إنه مشروع إجرامي، يُحافظ عليه بالعنف، يُمكنه شبكة من القوانين التمييزية، ويُدعم بانتهاكات مبادئ القانون الدولي الأساسية. الأطر القانونية واضحة: ما يحدث غير قانوني، والعالم ملزم ليس فقط بالإدانة، بل بالعمل.

يشمل ذلك:

- تنفيذ قرارات الأمم المتحدة؛
- دعم التحقيقات والملاحقات الدولية؛
- إنهاء الدعم العسكري، والاقتصادي، والدبلوماسي لقوة الاحتلال؛
- وضمان العدالة والتعويض للشعب الفلسطيني.

القانون الدولي له معنى فقط عندما يُنفذ. وفي فلسطين، تأخر التنفيذ كثيراً.

التواطؤ الدولي وفشل التنفيذ

غالباً ما يُصور نضال الفلسطينين من أجل العدالة، الكرامة، وتقرير المصير كنزاع محلي أو إقليمي. لكنه في الواقع جزء من قوس تاريخي أوسع - يعكس نضال التنوير في أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر ضد الملكية المطلقة. في ذلك الوقت، كما الآن، ادعت القوة الحاكمة سلطة إلهية للحكم، مصادرة الممتلكات، وحتى تقرير من يعيش ومن يموت. كان الملوك يستشهدون بإرادة الله؛ الآن دولة تستشهد بالحق الإلهي لتبرير استعمار وإخضاع شعب بأكمله.

ما كان يُسمى ذات يوم الحق الإلهي للملوك أصبح الحق الإلهي للمستوطنين. لكن، على عكس الملكيات الأوروبية التي أصبحت إلى حد كبير بقايا طقوسية في التاريخ، يظل نظام إسرائيل على فلسطين تعبيراً عتيقاً عن التفوق غير المقيد، معزولاً عن المساءلة من قبل المؤسسات التي أنشئت لمنع مثل هذه التجاوزات.

شلل مجلس الأمن

وفقاً للمادة 94 من ميثاق الأمم المتحدة، يتحمل مجلس الأمن الدولي (UNSC) المسؤولية الأساسية عن تنفيذ قرارات محكمة العدل الدولية (ICJ). لكن عندما أعلنت المحكمة في رأيها الاستشاري لعام 2024 أن المستوطنات الإسرائيلية غير قانونية ويجب إزالتها، لم يفعل مجلس الأمن شيئاً. لماذا؟ لأن الولايات المتحدة - عضو دائم - تستخدم حق النقض (الفيتو) لحماية إسرائيل من جميع العواقب.

على مدى عقود، استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضد عشرات القرارات التي تدين انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي، مانعة العقوبات، وقف إطلاق النار، أو دعوات لتحقيقات مستقلة. هذه ليست دبلوماسية مبدئية - إنها عرقلة منهجية للعدالة. من خلال الفيتو، حولت واشنطن مجلس الأمن إلى مقبرة لحقوق الفلسطينيين.

نفاق أوروبا: ألمانيا والاتحاد الأوروبي

بينما تلعب الولايات المتحدة دوراً دفاعياً في مجلس الأمن، تلعب ألمانيا ودول أعضاء أخرى في الاتحاد الأوروبي لعبة أكثر دقة. تطاردها ماضيها النازي، جعلت ألمانيا الدعم غير المشروط لإسرائيل عقيدة دولة، حتى عندما يتعارض هذا الدعم مع التزاماتها القانونية بموجب معاهدات حقوق الإنسان الدولية واتفاقية الإبادة الجماعية. بينما تجوّع إسرائيل غزة وتطرد الفلسطينيين في الضفة الغربية، توفر ألمانيا الأسلحة، الأموال، والحماية الدبلوماسية - تعمل خلف الكواليس لمنع العقوبات أو القيود التجارية على مستوى الاتحاد الأوروبي.

لقد حول هذا القانون الدولي نفسه إلى نظام فصل عنصري، حيث يعتمد التنفيذ على هوية المرتكب وليس على خطورة الجريمة. الأفعال نفسها التي لو ارتكبتها روسيا، إيران، أو ميانمار ستؤدي إلى الإدانة، العقوبات، أو الملاحقة، تُقدس عندما ترتكبها إسرائيل. الرسالة واضحة: بعض الأرواح أكثر قيمة من غيرها، وبعض الدول فوق القانون.

أزمة الشرعية العالمية

هذا النفاق له عواقب مدمرة ليس فقط للفلسطينيين، بل لمصادقية النظام الدولي نفسه. ما معنى النظام الأساسي لروما إذا تم تطبيقه بشكل انتقائي؟ ما وزن قرارات الأمم المتحدة عندما تُنفذ على بعض الدول دون غيرها؟ ما أمل يمكن أن يحمله ضحايا الإبادة الجماعية أو الفصل العنصري عندما تقوض الدول الأكثر قوة العدالة علناً؟

هذا ليس مجرد تواطؤ - إنه تعاون. من خلال منع العواقب، ليست هذه الحكومات مراقبين محايدين، بل شركاء نشطين في الجريمة.

نهاية أسطورة الاستثنائية الإلهية

حان الوقت لإنهاء فكرة أن "شعب الله المختار لا يمكن أن يخطئ" - أسطورة مُسلحة لتبرير الاستعمار، الطرد الجماعي، والفصل العنصري. لا دولة - بغض النظر عن تاريخها، دينها، أو هويتها - لها الحق في انتهاك القانون الدولي، طرد شعب، أو الإفلات من عواقب أفعالها.

كان يجب أن يكون وعد “ألا يتكرر أبداً” وعداً عالمياً. ليس فقط لليهود، بل لأي شخص ألا يتكرر أبداً - أبداً. يصبح هذا الوعد فارغاً عندما يُستخدم لتبرير الاضطهاد بدلاً من منعه.

نحو نظام عالمي علماني وعادل

ما نحتاجه الآن ليس المزيد من الخطابات، بل نظام دولي علماني يعتمد على القواعد حيث يُطبق القانون الدولي بالتساوي على الجميع - بما في ذلك الحلفاء، بما في ذلك إسرائيل، بما في ذلك أنظمة المستوطنين الاستعماريين. فقط عندما يُنفذ القانون بلا خوف أو تحيز يمكن للعدالة أن تكون أكثر من شعار.

لقد شاهد العالم طويلاً في رواندا، البوسنة، ميانمار، والآن في فلسطين. في كل مرة، تُختبر مؤسسات القانون الدولي. في كل مرة، تُكتب إخفاقاتها بدماء الضحايا.

لن يغفر التاريخ الصمت. لن يعذر المعايير المزدوجة. لن يتسامح مع الاستثنائية الإلهية المقنعة كدبلوماسية.

الآن هو وقت العمل - ليس فقط من أجل فلسطين، بل من أجل مستقبل القانون الدولي نفسه.

وهم حل الدولتين

مع دخول الإبادة الجماعية في غزة عامها الثاني، حاولت العديد من الحكومات حول العالم إنقاذ سمعتها بإيماءات رمزية - أبرزها التجديد في قمة الأمم المتحدة في سبتمبر لـ الاعتراف بدولة فلسطين. ومع ذلك، في خضم هذا العنف الكارثي، فإن هذا الاعتراف المتأخر ليس فعلاً جاداً للعدالة - إنه تلاعب نفسي، طريقة لإخفاء تقاعس المجتمع الدولي بإعلانات فارغة.

لقد ماتت فكرة حل الدولتين منذ زمن. الآن، تُحىي ليس كطريق إلى السلام، بل كستار دخاني للسماح لإسرائيل بإكمال أفعالها النهائية من الدمار.

الاعتراف المشروط

أعربت عدة دول عن استعدادها للاعتراف بفلسطين - ولكن فقط بشروط بغيضة:

- فرنسا طالبت بـ نزع سلاح الفلسطينيين، وبعبارة أخرى، طلبت من شعب محاصر، جائع، ومُقصف التخلي عن آخر وسائل مقاومتهم، بينما تواصل إسرائيل حصارها واحتلالها غير القانوني.
- المملكة المتحدة ربطت الاعتراف بـ استمرار الهجوم الإسرائيلي الإبادي - مدعية أن الاعتراف يجب أن “يدعم حق إسرائيل في الدفاع عن النفس”، حتى لو كان هذا “الدفاع” يتخذ شكل الجوع الجماعي، الطرد القسري، والاحتلال العسكري.

هذا ليس اعترافاً؛ إنه عرض استسلام قسري. يتطلب من الفلسطينيين قبول خضوعهم، تقسيمهم، وإبادتهم مقابل الاعتراف على الورق - محاكاة ساخرة للدبلوماسية.

في هذه الأثناء، تهاجم إسرائيل هذه الدول، متهمة إياها بـ “مكافأة الإرهاب”. لكن هذا مثل وعاء يتهم القدر بالسواد.

الأصول الإرهابية للدولة الإسرائيلية

إذا كان يجب إدانة الإرهاب، فيجب أن يشمل تأسيس إسرائيل. الجماعات شبه العسكرية الصهيونية - إرغون، ليحي ("عصابة شتيرن")، وهاغاناه - جميعها سلف قوات الدفاع الإسرائيلية (IDF) - نفذت سلسلة من الهجمات العنيفة خلال فترة الانتداب البريطاني:

- تفجير فندق الملك داوود (1946) أسفر عن مقتل 91 شخصاً.
 - اغتيال مبعوث الأمم المتحدة فولكه برنادوت (1948) نفذته ليحي لتعطيل جهود السلام.
 - سفارة بريطانيا في روما تم تفجيرها في عام 1946.
 - تم الهجوم على جسور، أسواق، وقرى عربية لا حصر لها وتدميرها.
- وفقاً للمعايير الحالية، سُئِنف هذه الأفعال بوضوح كإرهاب. لكن عندما وُلدت إسرائيل من هذا العنف، لم تُعزل أو تُعاقب - احتضنها الغرب.

الرسالة واضحة: عندما تستخدم إسرائيل العنف، فهذا بطولة؛ عندما يقاوم الفلسطينيون، فهو إرهاب. هذا المعيار المزدوج يستمر في تعريف الخطاب الدولي.

خلق الحقائق بينما يتحدث العالم

بينما يناقش القادة العالميون الاعتراف الرمزي، تواصل إسرائيل خلق حقائق على الأرض:

- المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية والقدس الشرقية تستمر في النمو. الاعتراف لن يزيلها سحرياً أو يعيد الأراضي المسروقة.
- في غزة، يموت الناس بينما نتحدث. أعلنت IPC (تصنيف مراحل الأمن الغذائي المتكامل) مجاعة كارثية وغير قابلة للعكس في المرحلة الخامسة. الرضع، المسنون، والمرضى يموتون ليس بسبب نقص الطعام، بل لأنه يُحرم منهم عمداً.

حتى لو عادت الوصول إلى الطعام فجأة - وهو ليس كذلك - الضرر لا رجعة فيه:

- أدمغة الأطفال المحرومين من التغذية لن تتطور بشكل كامل أبداً، مما يؤدي إلى عجز إدراكي مدى الحياة.
- تم قصف المدارس والجامعات بشكل منهجي، مما دمر وصول جيل كامل إلى التعليم.
- خلقت الصدمات النفسية، اليتيم، وبت الأطراف الجماعي إرثاً من الألم لا مثيل له في التاريخ الحديث. غزة لديها أكبر عدد من الأطفال المبتورين في العالم - رقم قياسي بشع لا ينبغي لأحد امتلاكه.

اقترح أن يُنزع سلاح الفلسطينيين في مواجهة هذا ليس اقتراح سلام - إنه اتفاق انتحار. لا شعب على وجه الأرض سيوافق على وضع أسلحته بينما يُجاع بشكل منهجي، يُقصف، ويُدمر.

الاعتراف لا يوقف الاستعمار

الوضع الرسمي للدولة لا يضمن الحماية أيضاً. كانت سوريا دولة معترف بها عندما استولت إسرائيل على مرتفعات الجولان وضمتها لاحقاً. لبنان وإيران كانتا هدفاً للغارات الجوية الإسرائيلية، الاغتيالات، والتخريب. الاعتراف لم يوقف العدوان أبداً عندما يتمتع المعتدي بالإفلات التام من العقاب.

ادعاء أن غزة والضفة الغربية قضيتان منفصلتان هو سوء فهم تام للجوهر. إنهما جبهتان في نفس الحرب - حرب إبادة الشعب الفلسطيني:

- غزة تواجه الإبادة من خلال الجوع والقصف.
- الضفة الغربية تُخنق بـ عنف المستوطنين، سرقة المياه، الاحتلال العسكري، والضم الزاحف.

كلاهما جزء من استراتيجية منسقة لـ الإبادة.

التعايش مستحيل تحت الهيمنة

كيف يمكن للعالم أن يتوقع من الفلسطينيين التعايش جنباً إلى جنب مع أولئك الذين:

- يدعون علناً إلى إبادتهم؛
- يقتلون أطفالهم؛
- يسرقون مياههم؛
- يبنون منازل فوق أنقاضهم؟

إذا كان نزع السلاح ضرورياً، فيجب أن يبدأ بـ إسرائيل - قوة الاحتلال، الحائزة على الأسلحة النووية، ومهندسة نظام الفصل العنصري هذا. إذا شعر المستوطنون بأنهم “غير آمنين” في وجود الأشخاص الذين طردوهم، يمكنهم العودة إلى البلدان التي جاءوا منها.

تاريخ ملفق

قبل الاستعمار الصهيوني، تعايش اليهود، المسيحيون، والمسلمون تحت الإمبراطورية العثمانية لقرون. تم تدمير هذا التعايش الهش ليس من قبل الفلسطينيين، بل من قبل أيديولوجية الصهيونية السياسية التي هدفت إلى إقامة دولة يهودية على أرض مأهولة بالفعل.

في عام 1933، وقّعت الحركة الصهيونية حتى اتفاقية هافارا مع ألمانيا النازية، سهلت هجرة آلاف اليهود الألمان إلى فلسطين مقابل التعاون الاقتصادي - خيانة للمقاومة اليهودية المناهضة للفاشية في أوروبا.

لم يكن التحول الديموغرافي عضوياً:

- 1917: كان ~95% من فلسطين يتحدث العربية؛ أقل من 1% يتحدث العبرية.
- 1922: ~6% يتحدثون العبرية.
- 1931: ~12%.
- 1947: ~31%.

هذا لم يكن “عودة” - كان تحولاً استعمارياً للمستوطنين.

كما لاحظ المعلق الإسرائيلي آفي غرينبرغ بحزن على منصة X:

“المملكة المتحدة: في سبتمبر سنعترف بدولة فلسطين.” “جميل. في سبتمبر، إذا شاء الله، لن يكون هناك شيء للاعتراف به.”

هذا هو الطريق الذي نسير فيه. وإذا لم يتحرك العالم الآن - ليس فقط بالكلمات، بل بالعواقب - فقد تتحقق هذه النبوءة.

الخاتمة: انتهى زمن الحياد

قال العالم “لن يتكرر مرة أخرى.” كان ذلك يُقصد به وعدًا عالميًا - ليس فقط لضحايا إبادة جماعية واحدة، بل لجميع الشعوب، في كل مكان، دائمًا. هذا الوعد الآن يرقد في أنقاض تحت ركام غزة والقرى المجرفة في الضفة الغربية.

الأدلة ساحقة. ما يتكشف في فلسطين ليس “صراعًا.” ليس “نزاعًا.” إنه جهد متعمد ومنهجي لمحو شعب - من خلال التجويع، التهجير، القصف، التدمير البيئي، وقوانين الفصل العنصري. غزة تجوع. الضفة الغربية تُقَطَّع، قرية تلو الأخرى. معًا، يشكلان مشروعًا واحدًا للاستعمار والإبادة.

القانون الدولي واضح. حكمت محكمة العدل الدولية. المواثيق مكتوبة. المعاهدات ملزمة. ما ينقص ليس المعرفة - بل الإرادة. ولا يوجد مكان يظهر فيه هذا الفشل بشكل أوضح من مجلس الأمن الدولي، المشلول بسبب الفيتو الأمريكي الذي حمى إسرائيل من المساءلة ومكّن جرائمها.

لكن لا يزال هناك طريق للأمام.

بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 377 (“التوحد من أجل السلام”)، عندما يفشل مجلس الأمن في التصرف بسبب فيتو أحد الأعضاء الدائمين، تملك الجمعية العامة السلطة القانونية لتجاوز هذا الشلل. يمكنها عقد جلسة طارئة والتوصية بإجراء جماعي - بما في ذلك استخدام القوة - لاستعادة السلام وحماية السكان الذين يواجهون انتهاكات جسيمة للقانون الدولي.

يجب على الجمعية العامة استدعاء هذه السلطة الآن.

يجب عليها:

- الاعتراف بأن إبادة جماعية جارية؛
- إدانة نظام الفصل العنصري في الضفة الغربية؛
- تفويض الحماية العسكرية للمدنيين الفلسطينيين؛
- والمطالبة بإنهاء فوري لحصار إسرائيل، احتلالها، وتوسعها الاستيطاني.

هذا ليس متطرفًا. إنه قانوني. إنه ضروري. وهو متأخر منذ زمن طويل.

تأسست الأمم المتحدة من رماد الحرب العالمية الثانية. كتبت ميثاقها لمنع الأحوال التي نشهدها الآن. إذا لم تستطع التصرف الآن، عندما يجوع الأطفال بتصميم وتُمحى مدن بأكملها دون عقاب، فقد فشلت في مهمتها التأسيسية.

يجب على المجتمع الدولي أن يختار: هل سيقف مع القانون، العدالة، والإنسانية - أم مع الاستثنائية، النفاق، والإبادة الجماعية؟

فلسطين هي الاختبار. والتاريخ يراقب.